الأمم المتحدة

A/70/201

الجمعية العامة

Distr.: General
27 July 2015
Arabic
Original: English

الدورة السبعون
البند ٦٣ من جدول الأعمال المؤقت*
تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

مسألة الصحراء الغربية

تقرير الأمين العام

موجز

يتضمن هذا التقرير المقدم عملا بقرار الجمعية العامة ٦٩/١٠١، موجزا للتقرير الأخير الذي قدمه الأمين العام إلى مجلس الأمن عن الحالة فيما يتعلق بالصحراء الغربية (S/2015/246) وآخر المعلومات عن التطورات التي استجدت منذ صدور ذلك التقرير الذي يغطي الفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥.

* A/70/150.

140815 050815 15-12624 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

١ - في ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، اعتمدت الجمعية العامة القرار ١٠١/٦٩ بشأن مسألة الصحراء الغربية بدون تصويت. وهذا التقرير، الذي يغطي الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥، مقدم عملا بأحكام الفقرة ٧ من ذلك القرار.

٢ - ويتناول مجلس الأمن مسألة الصحراء الغربية باعتبارها مسألة تتعلق بالسلام والأمن، داعيا في قرارات متتالية إلى التوصل إلى ”حل سياسي مقبول من الطرفين، بما يكفل لشعب الصحراء الغربية تقرير مصيره“. وتتناول اللجنة الرابعة التابعة للجمعية العامة (لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار) واللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة مسألة الصحراء الغربية على أنها إقليم غير متمتع بالحكم الذاتي ومسألة تتعلق بإنهاء الاستعمار.

٣ - وقام الأمين العام، عملا بقرار مجلس الأمن ٢١٥٢ (٢٠١٤)، بتقديم تقرير عن الحالة فيما يتعلق بالصحراء الغربية (S/2015/246) أبلغ فيه المجلس بالأنشطة التي اضطلع بها كريستوفر روس مبعوثه الشخصي لتشجيع المفاوضات حول مستقبل الصحراء الغربية، وبالتحديات التي تعترض عمليات بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية.

٤ - وعلى الرغم من الجهود المتجددة والمطردة التي بذلتها الأمم المتحدة، لم يُحرز أي تقدم نحو حل النزاع حول وضع الصحراء الغربية. وفي هذا الصدد، لا يزال العمل الذي يضطلع به المبعوث الشخصي وبعثة الاستفتاء أكثر أهمية من أي وقت مضى.

٥ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أعرب المغرب عن تحفظات قوية بشأن عناصر تقرير الأمين العام لعام ٢٠١٤ المقدم إلى مجلس الأمن (S/2014/258)، وإزاء ملامح عملية التفاوض، وولاية البعثة. وطلب توضيحات من أجل كفالة سير عملية التفاوض بسلاسة، من وجهة نظره، بما في ذلك ما يتعلق بإعداد التقارير التي يقدمها الأمين العام إلى المجلس. وأدى ذلك إلى فترة طويلة من تبادل الرسائل من أجل معالجة تلك القضايا لم تتمكن خلالها كيم بولدوك (كندا) الممثلة الخاصة الجديدة للأمين العام للصحراء الغربية ورئيسة بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، من الالتحاق بعملها. وقد وصلت إلى البعثة في نهاية المطاف في ٦ شباط/فبراير ٢٠١٥ على الرغم من تعيينها في ١٢ أيار/مايو ٢٠١٤، وتوقع توليها لمهامها في ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤.

٦ - وفي ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، تحادث الملك محمد السادس هاتفيا مع الأمين العام واتفقا على المضي قدما. وقدم الأمين العام تأكيدات بأنه ستُبذل عناية فائقة في إعداد تقاريره في المستقبل وأنه لن يسعى لإجراء أي تغيير في ولاية البعثة. وعلى هذا الأساس، تمكنت الممثلة الخاصة من القيام بواجباتها في العيون وتمكن المبعوث الشخصي للأمين العام

من استئناف أنشطته. وبعد المكالمة الهاتفية، أجرى المبعوث الشخصي جولتين من المشاورات في المنطقة في شباط/فبراير وآذار/مارس ٢٠١٥ لإعادة الاتصال مع المحاورين، القدامى والجدد، وتعزيز الثقة في العملية التفاوضية، وتوضيح سبل المضي قدما.

٧ - وأبرز المبعوث الشخصي خلال اجتماعاته، أهمية التفاوض دون شروط مسبقة وبحسن نية، وحث الطرفين على تجاوز المقترحات الخاصة بهما من خلال البحث عن نهج مبتكرة يمكن أن تساعد على تحقيق تقدم نحو ''حل سياسي مقبول من الطرفين، بما يكفل لشعب الصحراء الغربية تقرير مصيره''، كما جاء في قرارات مجلس الأمن المتعاقبة. وأكد أيضا كما في الزيارات السابقة، على ضرورة تحلي جميع الأطراف المعنية بالمرونة إذا كانوا يريدون تحقيق تقدم، نظرا لأن عملية التفاوض تجري بموجب الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة، على الرغم من الاعتراف بالتالي بأن كل طرف حر في قبول أو رفض مقترحات الطرف الآخر. وأشار إلى أن الطرفين الرسميين في المفاوضات بالنسبة للأمم المتحدة، هما المغرب والجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب (جبهة البوليساريو). كما كرر تأكيد استعداده لمواصلة تشجيع الدول المجاورة على المساهمة في إيجاد طريقة للمضي قدما.

٨ - وخلال الجولة التي قام بها المبعوث الشخصي في المنطقة في شباط/فبراير، أعربت السلطات المغربية عن أملها في أن تتطور عملية التفاوض بطريقة هادئة ودون مفاجآت. كما أعادت تكرار موقف المغرب الراسخ بأن مقترح الحكم الذاتي الذي كان قد قدم في عام ٢٠٠٧ ينبغي أن يكون أساسا للتفاوض. وفي رابوني، على مقربة من تندوف بالجزائر، أعربت قيادة جبهة البوليساريو عن خيبة أملها لعدم إحراز تقدم في عملية التفاوض، وأبدت أسفها لقيام الأمين العام بإعطاء ضمانات للمغرب دون استشارتها باعتبارها الطرف الآخر، وأظهرت استيائها إزاء ما تعتبره عدم اهتمام من الأمم المتحدة بشواغلها المعلنة، بما في ذلك ما يتعلق بإعداد تقرير الأمين العام إلى مجلس الأمن.

٩ - وفي نواكشوط، كررت السلطات الموريتانية تأكيد موقف ''الحياد الإيجابي'' الراسخ الذي تتخذه، مؤكدة على الآثار الجانبية السلبية لعدم التوصل إلى حل للنزاع، وخاصة فيما يتعلق بالاتجار بالمخدرات. وفي الجزائر العاصمة، كررت السلطات أيضا التأكيد على موقفها الراسخ حيال أهمية إجراء استفتاء لتقرير المصير من أجل تحديد مستقبل الصحراء الغربية. كما أبدت إصرارها على أهمية إجراء عملية تفاوضية متوازنة تحت رعاية الأمم المتحدة، وانتقدت بشدة ما أسمته ''تقديم ضمانات انفرادية وغير مجدية'' للمغرب.

١٠ - وفي آذار/مارس، عاد المبعوث الشخصي إلى المنطقة للتشاور بشأن الخطوات المقبلة. وشدد على خطورة الوضع في منطقة الساحل والصحراء، والإحباط المتزايد في مخيمات

اللاجئين، وأهمية إيجاد حل مبكر للنزاع في الصحراء الغربية. وبرز توافق في الآراء مفاده أن من السابق لأوانه العودة إلى المناقشات المباشرة بين الطرفين، وأنه ينبغي للمبعوث الشخصي أن يواصل برنامج المشاورات الثنائية والدبلوماسية المكوكية في المستقبل المنظور.

١١ - كما شرع المبعوث الشخصي خلال الفترة الممتدة من شباط/فبراير إلى نيسان/أبريل، في إجراء سلسلة جديدة من المشاورات مع أعضاء مجموعة أصدقاء الصحراء الغربية، حيث قام تباعا بزيارة مدريد وباريس ولندن وموسكو وواشنطن العاصمة. وفي تلك المناقشات، سعى إلى الحصول من محاوريه على الدعم المتجدد لجهوده. وسلط الضوء على أهمية زيادة الضغط على كل من الطرفين من أجل التصدي بفعالية لكل من جوهر الحل السياسي الذي يقبله الطرفان ووسيلة ممارسة حق تقرير المصير. ولفت الانتباه إلى التهديدات الأمنية المتزايدة في منطقة الساحل والصحراء، بما في ذلك احتمال نشوء علاقة في المستقبل بين السكان اللاجئين المحبطين، وخاصة شبابهم، وبين الأنشطة الواسعة النطاق للمجموعات الإجرامية وجماعات العنف المتطرفة والإرهابية. وطلب أيضا من أعضاء الفريق أن ينضموا إليه في إقناع الطرفين بضرورة التحلي بالمرونة في البحث عن حل وسط. وأعرب المحاورون في جميع العواصم الخمس عن دعمهم لجهوده.

١٢ - وقامت البعثة في ١٥ نيسان/أبريل، بتخفيض عملياتها شرق الجدار الرملي ردا على قيام جبهة البوليساريو بتنفيذ شرط ختم جوازات سفر أفراد البعثة لدى وصولهم إلى المنطقة الخاضعة لسيطرتها والخروج منها، كتكرار للممارسة المغربية في الجزء الغربي من الإقليم. واستأنفت البعثة عملياتها بصورة كاملة يوم ٩ أيار/مايو بعد قيام جبهة البوليساريو بتعليق ذلك الشرط مؤقتا.

١٣ - وقامت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بإيفاد بعثة إلى المغرب والصحراء الغربية، في الفترة من ١٢ إلى ١٨ نيسان/أبريل من أجل تقييم التطورات في مجال حقوق الإنسان والتحديات القائمة على أرض الواقع، واستكشاف سبل التعاون لضمان توفير الحماية الفعالة لحقوق الإنسان في الصحراء الغربية. والتقى فريق المفوضية أثناء البعثة، بمجموعة واسعة من المسؤولين الحكوميين، والسلطات المحلية والمجلس الوطني المغربي لحقوق الإنسان وممثلي المجتمع المدني والضحايا من أجل إنجاز تقييمه. وستقوم المفوضية ببعثة مماثلة إلى مخيمات اللاجئين بالقرب من تندوف في منتصف عام ٢٠١٥. وينبغي لهذه البعثات وأشكال التعاون الأخرى في المستقبل أن تسهم في التوصل إلى فهم مستقل ومحايد لحالة حقوق الإنسان في كل من الصحراء الغربية والمخيمات، بهدف كفالة توفير الحماية للجميع، فضلا عن التنفيذ الشامل والمستدام للمعايير الدولية لحقوق الإنسان من قبل الطرفين. ولا تزال مسألة حقوق الإنسان مهمة لأي حل للنزاع.

١٤ - وبعد اعتماد مجلس الأمن للقرار ٢٢١٨ (٢٠١٥) في نيسان/أبريل، قام الأمين العام بإيفاد رئيسة مكتبه إلى المنطقة لإعطاء زخم جديد لعملية التفاوض. وكانت الزيارة أيضا بمثابة الإعراب عن الالتزام الشخصي للأمين العام ومشاركته من خلال توجيه الدعوة إلى إبداء قدر أكبر من الإرادة السياسية، والعودة إلى طاولة المفاوضات قبل الزيارة التي يعتزم القيام بها إلى المنطقة في وقت لاحق من عام ٢٠١٥. كما أتاحت زيارتها الفرصة للرد على أسئلة الطرفين وتكرار تأكيد ثقة الأمين العام الكاملة في مبعوثه الشخصي ونهجه.

١٥ - وقد انخفض تواصل البعثة مع السلطات غرب الجدار الرملي في الأشهر التي سبقت تمكن الممثلة الخاصة للأمين العام من الالتحاق بعملها. وشمل هذا حدوث انخفاض في الاتصالات مع كبار المسؤولين، الذين تُعتبر الممثلة الخاصة محاورتهم المعتادة في تنفيذ ولاية البعثة.

١٦ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، لاحظت البعثة انتهاكا جديدا لحرية التنقل من جانب الجيش الملكي المغربي، في الوقت الذي استمرت فيه تسعة انتهاكات قديمة العهد. وسجلت البعثة شرق الجدار الرملي انتهاكين جديدين وانتهاكين لحرية التنقل من جانب قوات جبهة البوليساريو، في الوقت الذي استمرت فيه ثلاثة انتهاكات قديمة العهد. وأكد الطرفان في مناقشاتهما مع البعثة التزامهما بوقف إطلاق النار. وترى البعثة أن كلا الطرفين لا يزالان ملتزمين التزاما تاما بوقف إطلاق النار وباحترامه، وأن الانتهاكات التي تم رصدها لا تعرضه للخطر في الأجل المتوسط. بل إنها، كما لوحظ في التقارير السابقة، قد أسفرت عن حدوث تحول تدريجي في الوضع العسكري الأصلي على مر السنين.

١٧ - ولا تزال مواقف كلا الطرفين متباعدة إلى حد كبير فيما يتعلق بتفسيرهما لولاية البعثة، ولا يزال هذا الوضع يؤثر على مصداقية البعثة تجاه الطرفين، مما يؤثر على قدرتها على تنفيذ ولايتها تنفيذا كاملا وممارسة المهام الأساسية لحفظ السلام. وترى الأمم المتحدة أن قرارات مجلس الأمن المتعاقبة هي التي تحدد ولاية البعثة. وفي موازاة ذلك، تشكل المهام الأساسية لحفظ السلام التي تضطلع بها بعثات الأمم المتحدة في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك تقييم الظروف المحلية التي قد تؤثر على عملياتها والعمليات السياسية وإعداد التقارير عنها، أساس التنفيذ الفعال لتلك الولاية.

١٨ - وعلى الرغم من أن البيئة الأمنية في الصحراء الغربية تبدو مستقرة عموما، فإن آثار عدم الاستقرار في المنطقة في الأجل الطويل لا تزال مصدر قلق بالغ للأمين العام وكذلك للبعثة، وللطرفين، وجيرانهما، الذين قاموا جميعهم باتخاذ تدابير أمنية إضافية لمنع تسلل الجماعات الإرهابية المتطرفة العنيفة. وبالنظر إلى الآثار المحتملة لزيادة انعدام الأمن الإقليمي،

قامت البعثة بزيادة الاهتمام بالأوضاع الأمنية في منطقة عملياتها وتقييمها، الأمر الذي يتطلب من المراقبين العسكريين الحفاظ على حالة التأهب القصوى وإبقاء البعثة على اطلاع على الأنشطة غير القانونية المشتبه بها والتي يمكن أن تؤثر على سلامتهم.

١٩ - ووصلت الممثلة الخاصة الجديدة للأمين العام، إلى البعثة في ٦ شباط/فبراير ٢٠١٥، عقب اختتام مهمة سلفها في ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٤. وقد اضطلعت بتنفيذ وظيفة قيادة البعثة من مقر الأمم المتحدة في نيويورك منذ ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤. وأكدت السلطات المغربية لها عند توليها مهام منصبها عزمها على التعاون الكامل مع البعثة في جميع المسائل المتعلقة بتنفيذ ولاية البعثة كما حددها مجلس الأمن. وأشارت هذه السلطات إلى أنه سيتم الحفاظ على الاتفاقات والإجراءات السابقة. وجددت قيادة جبهة البوليساريو من جانبها، التزامها الكامل بدعم الممثلة الخاصة والتعاون معها في تنفيذ ولاية البعثة. وحافظ مكتب الاتصال في تندوف على التعاون البناء مع العنصرين المدني والعسكري لجبهة البوليساريو بشأن جميع المسائل المتصلة بتنفيذ ولاية البعثة.

٢٠ - كما ذكر المبعوث الشخصي أثناء الإحاطة التي قدمها إلى مجلس الأمن في نيسان/أبريل، أنه يسعى لإعطاء دفعة جديدة لعملية التفاوض بين جبهة البوليساريو والمغرب. وأصر على ضرورة إحراز تقدم سريع نحو التوصل إلى حل، وأكد أن المجتمع الدولي لا يمكنه أن يقف موقف المتفرج عندما يفقد عشرات الآلاف من اللاجئين الثقة في التوصل إلى حل سياسي ويبحثون عن بدائل قتالية. وشدد على أن الوقت قد حان، في ضوء الديناميات التي تزداد تعقيدا في المنطقة، لتشجيع الطرفين على الالتزام بجدية بعملية التفاوض. وحذر بوجه خاص، من احتمال نشوء علاقة خطيرة بين تدهور الوضع الأمني في المنطقة، وقرب الجماعات الإرهابية الإجرامية والمتطرفة، والإحباط المتزايد الذي يشعر به الشباب، يمكن أن تؤدي إلى انعدام الاستقرار في المنطقة.

٢١ - ويؤدي التراع إلى تعريض المنطقة التي تعتبر متقلبة للغاية لمخاطر حقيقية بالغة. وإذا ما أُطلق العنان للقوى الفاعلة فإنها قد تشكل تهديدات تخرج عن سيطرة أي من العناصر الفاعلة بمفرده. ويتطلب التصدي لهذه التحديات تعاونا بين جميع أصحاب المصلحة. والأمين العام مقتنع بأن هذا التراع يمكن أن يحل ويجب أن يحل في أقرب وقت ممكن. ويتعين على المجتمع الدولي بأسره أن يحث الطرفين والدول المجاورة على القيام بدورهم في تحقيق تقدم حقيقي.